



الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المختصة  
للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد  
بوينس آيرس، 4-7 كانون الأول/ديسمبر 2001

### المقترحات والمساهمات الواردة من الحكومات

**سري لانكا: تعليقات على التقرير الصادر عن اجتماع الفريق  
الحكومي الدولي المفتوح العضوية لإعداد مشروع اطار  
مرجعي للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد**

مع أن رأي سري لانكا متفق بوجه عام مع الآراء التي عبّر عنها  
مختلف الممثلين الذين تحدثوا نيابة عن مجموعات البلدان المختلفة، فإنها  
ترغب في التأكيد على ما يلي:

(أ) الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعّالة لمنع الفساد ومراقبته ومكافحته  
في القطاعين العام والخاص على السواء، بما في ذلك اشراك المجتمع  
المدني، وتدريب الموظفين العموميين وانشاء الآليات اللازمة لحماية المندّبين  
بالفساد، وانشاء هيئات وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، وتجريم الاثراء غير  
المشروع وغسل العائدات المتأتية من الفساد، والتعاون الدولي، بما في ذلك  
تبادل المعلومات، والتدريب، وتسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية،  
واتخاذ التدابير اللازمة لمنع ومحاربة تحويل الأموال ذات المنشأ غير  
المشروع وغسل العائدات المتأتية من أنشطة الفساد، وكذلك اتخاذ التدابير

الرامية إلى تيسير اعادة هذه الأموال إلى أصحابها؛ وتقديم المساعدة التقنية، وانشاء آليات متعددة الأطراف لرصد تطبيق الاتفاقية؛

(ب) الحاجة إلى معالجة الفساد الفعلي (الافساد) وغير الفعلي (الفساد) في القطاع العام وكذلك في القطاع الخاص. كما ان هناك حاجة لمعالجة مشكلة غسل العائدات المتأتية من الفساد وضبطها ومصادرتها، وكذلك إلى التعاون الدولي في هذا المجال؛

(ج) الحاجة إلى وضع تعريف واضح للفساد يشمل القطاعين الخاص والعام على السواء ومعالجة مفهوم الفساد بأوسع معانيه الممكنة؛

(د) ضرورة تعزيز التعاون الدولي، مع الاهتمام خصوصا بعدم التفريط بسلامة النظم القانونية الوطنية وعدم السماح لها في الوقت نفسه بإعاقة التحقيقات المتعلقة بالفساد في بلد ثالث، والحاجة إلى مراعاة المساواة في السيادة والوحدة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛

(هـ) لقد رأت بعض الوفود أن منع الفساد يشمل تعزيز الاستقامة والشفافية وأسلوب الحكم السديد. وربما يشمل هذا المنع أيضا وضع مدونات للسلوك أو قواعد أخلاقية، واتسام الخدمة المدنية بالفعالية والنزاهة، واعتماد نظم فعالة لتمويل الأحزاب السياسية، وانشاء هيئات اشرافية مستقلة، ووسائل اعلامية حرة وشفافة، ووضع قواعد شفافة لاجراءات المشتريات العامة، والرقابة الفعالة على النظم المالية، واستقلالية السلطة القضائية والتنفيذ الفعال لحكم القانون. وينبغي لاجراءات المنع أن تعالج أيضا العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالفساد. وكذلك ينبغي التأكيد على زج المجتمع المدني واشراكه في منع الفساد وتعزيز مستوى الوعي لدى الجمهور.